

ثابتاً اقتناء فلا يصح فيه نية الثلث إذ لا عموم للمقتضي ولأن نية الثلث  
 إنما يصح بطريق المجاز يكون الثلث واحداً اعتبارياً ولا يقع نية المجاز الذي  
 اللفظ كنية التخصيص **رجعي** لقوله تعالى الطلاق مرتان فاساك بمعروف أو  
 لتسريح باحسان وقد قالوا لا يسالك بمعروف هو الرجعة **مطلقاً** أي سواء نوي  
 واحداً بامناً وأكثر منه أو لم ينو شيئاً لأنه ظاهر المراد فتعلق الحكم بعين الكلام  
 وقام مقام معناه فاستغني عن النية وبنية الابانة قصد تجزير ما علقه  
 الشارح بانقضاء العدة فيلحق قصد كما إذا ستم يريد قطع الصلوة وعليه  
 سهو وكذا نية الثلث تقترب لمقتضي اللفظ كما سنبين **ولا يجمع** أي بالطلاق  
**الرجعي** الاثر **اصلاً** أي لا في الصلحة ولا في الحرض **وصدق** في نية الوثاق  
**ديانة** يعني إذا قال أنت طالق ونوي به الطلاق عن وثاق لم يصدق  
 قضاء لأنه خلاف الظاهر والمرأة كالتقاضي لا يحل لها أن يحكته إذا سمعت  
 منه ذلك أو شهد به شاهد عدل عندها لكن يعتبر نية بينه وبين الله تعالى  
**ولو صرح** به أي قال أنت طالق عن وثاق **صدق مطلقاً** أي لم يقع في  
 القضاء ايضاً شيئاً لأنه صرح بما يحمله اللفظ فيصدق ديانة وقضاء  
**وفي نية العمل لا يصدق اصلاً** لاديانة ولا قضاء لأنه لرفع القيد والمرأة  
 غير مقيدة بالعمل كذا أي كما ذكر من المصنوع في وقوع الطلاق أنت الطلاق  
**أو طالق الطلاق أو طالق طلاقاً أو طالق تطليقة** لكن يقع بها أي  
 بهذه الصور **واحد رجعي** ان لم ينو أو نوي واحدة لما قرأه ظاهر المراد  
 أو اثنين لما قرأه عدد محض فلا يتناول المفرد وان نوي تمام العدد

وهو الثلاث

وهو الثلاث في الحرّة والثنتان في الامة صحح لما قرر في الاصول ان لفظ  
 المصدر مفرد لا يدل على العدد والثلاث واحداً اعتبارياً كونه تمام الجنس  
 وكذا الثنتان في حق الامة وأما في حق الحرّة فعدد محض فلا يصح نيتها  
 ان اضاف **الطلاق اليها** أي المرأة وقال أنت طالق مثلاً **أو الي ما يعبر**  
**به عنها** كالرقبة لقوله تعالى فحزير رقبة **والمنعت** لقوله تعالى فظنت  
 اغنا قهر لها **خاضعين** **والروح** يقال هلك روحه **والبدن** **والجسد** **والفروع**  
 لقوله عليه السلام لعن الفروع لعن التسريع **والوجه** يقال يا وجه العرب  
**والرأس** يقال فلان رأس القوم **أو الي جزء** من أعضائها **وكشفها** **وتلثها** **وقع**  
 أي الطلاق جزاء لقوله ان اضاف فان الجزء الشاي محل لسائر الفقرات  
 كالبيع وغيره فيكون محلاً للطلاق لكنه لا يجزئ في حق الطلاق فيثبت  
 في الكفر ضرورة وان اضافة الي **الي اليد** **والرجل** **والظهر** **والبطن** **والقنب**  
 لا يطلق اذ لا يعبر بها عن الكل فان قيل اليد والقنب عبر بهما عن الجميع  
 لقوله تعالى ثبت يداي لرب وقوله صلى الله عليه وسلم علي اليد  
 ما أخذت وقوله تعالى فانه ثم قلبه وقوله تعالى ما ألفت بيث  
 قلوبهم أي بينهم ولهذا قال تعالى ولكن الله ألفت بينهم قلنا بات لم  
 يعرف استمرار استعواله لغة ولا عرفاً وإنما جاء علي وجه التندرة حتى  
 اذا كان عند قوم يعبرون به عن الجملية وقع به الطلاق أي عضو كان  
 ذكره الزبيعي ويقع بنصف طليقة **أو ثلثها** **وفاعل** يقع المقدر قوله  
 الذي **واحدة** يعني اذا طلقها بنصف التطليقة أو ثلثها وقعت واحدة

وهو الثلاث